



Distr.
LIMITED

E/ESCWA/STAT/1999/WG.3/CP.3
6 October 1999
ORIGINAL: ARABIC

المجلس



الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
ورشة عمل حول تركيب الحسابات الاقتصادية
المتكاملة حسب نظام الحسابات القومية ١٩٩٣
بيروت، ٢٦-٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩

UN ECON
LIBRARY + DOCUMENT SECTION

تجربة المملكة الأردنية الهاشمية في مجال إعداد
الحسابات القومية حسب نظام ١٩٩٣

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي. والآراء الواردة فيها هي آراء المؤلف وليست، بالضرورة، آراء الإسكوا.

إن من أهم الأهداف التي يسعى إليها متخذي السياسات في الدول هو تحقيق الرفاه الاقتصادي الأكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع. وتحقيق هذا الهدف يتطلب قيام الدول بوضع الخطط الاقتصادية ورسم السياسات المالية والنقدية المناسبة لتحسين وتفعيل الأداء الاقتصادي. ولا يمكن رسم السياسات الاقتصادية إلا إذا توفر لدى راسمي السياسات قاعدة بيانات إحصائية ومؤشرات اقتصادية دقيقة حيث أن توفر البيانات والمؤشرات الدقيقة له أثر كبير في نجاح الخطط والسياسات الموضوعية، فكلما زادت دقة البيانات زادت احتمالية نجاح الخطط الموضوعية. ولتوفير هذه المؤشرات تم تطوير نظام للحسابات القومية يتم من خلاله توفير مؤشرات متنسقة تمتاز بالدقة والشمولية. وقد تم تطوير عدة أنظمة للحسابات القومية كان آخرها عام ١٩٩٣ الذي يعتبر من أحدث الأنظمة الدولية المتبعة في مجال إعداد الحسابات القومية حيث أنه عبارة عن مجموعة مترابطة من الحسابات توضح وتبين بأسلوب متنسق ومفصل العمليات الاقتصادية المختلفة التي تتم في فترة زمنية محددة وفي منطقة محددة.

تجربة الأردن في إعداد الحسابات القومية

تم إعداد السلسلة الزمنية المتوفرة عن الحسابات القومية من قبل دائرة الإحصاءات العامة اعتماداً على نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية الصادر في عام ١٩٦٨ والتي تم مراجعتها لأكثر من مرة حيث قامت الدائرة في منتصف الثمانينيات بمراجعة شاملة لتقديرات الحسابات القومية للسنوات ما بعد عام ١٩٧٥، وفي نهاية الثمانينات عملت الدائرة على إعادة تقدير الحسابات القومية للسنوات ١٩٥٢-١٩٧٤ حسب نظام عام ١٩٦٨، وتم إصدار نشرة شاملة لتقديرات الناتج المحلي الإجمالي حسب نظام SNA1968 في عام ١٩٩٤ للسنوات ١٩٥٢-١٩٩٢. وقد تم إعداد هذه التقديرات استناداً إلى مجموعة شاملة ومنكاملة من البيانات الإحصائية الأولية التي تم الحصول عليها من المسوح والدراسات الاقتصادية الميدانية التي تجريها الدائرة سنوياً والتي تغطي كافة القطاعات والأنشطة الإنتاجية في الأردن.

كذلك بدأت الدائرة منذ عام ١٩٩٢ بإجراء دراسات ومسوح اقتصادية ميدانية ربع سنوية بهدف توفير مؤشرات وتقديرات ربع سنوية للأنشطة والقطاعات الاقتصادية في المملكة تعكس الأداء الاقتصادي لهذه القطاعات. ونظراً لحاجة عملية التخطيط الاقتصادي إلى مؤشرات عالية الدقة والمصدقية قام وفد من صندوق النقد الدولي بناء على طلب الجهات الرسمية المعنية بهذه المؤشرات بزيارة لدائرة الإحصاءات العامة بهدف مراجعة المنهجيات المتبعة في التقدير وتقديم التوصيات والمقترحات لتحسين نوعية هذه المؤشرات والتي أفادت في عملية إعادة التقدير للسلسلة الزمنية المتوفرة للمؤشرات ١٩٩٢-١٩٩٨. وتم إعداد تقديرات أولية للإنتاج القائم والاستهلاك الوسيط والقيمة المضافة بالأسعار الثابتة أيضاً. وقد تم استحداث أرقام قياسية شهرية لأسعار المنتجين تتمكن الدائرة من خلالها توفير مؤشرات ربعية بالأسعار الثابتة للسنوات القادمة، وتأمل الدائرة أن تكون هذه المؤشرات الربعية جاهزة للنشر في مطلع عام ٢٠٠٠ بالأسعار الجارية والثابتة.

لقد صدرت آخر نشرة للحسابات القومية حسب نظام ١٩٦٨ في الأردن في عام ١٩٩٤ تتضمن أحدث تقديرات الحسابات للفترة ١٩٥٢-١٩٩٢. أما بالنسبة لتوفر هذه التقديرات حتى عام ١٩٩٧ فهي تُنشر في بعض النشرات غير المتخصصة في الحسابات القومية مثل النشرة الإحصائية السنوية التي تصدر عن الدائرة، والنشرة الشهرية للبنك المركزي الأردني ويتم حالياً التحضير لإصدار نشرة جديدة للحسابات القومية بحيث تشمل البيانات حتى عام ١٩٩٧، ويمكن الحصول على السلسلة الزمنية الكاملة ١٩٥٢-١٩٩٧ للتقديرات عبر صفحة الإحصاءات في الإنترنت على العنوان (www.dos.gov.jo).

نظام الحسابات القومية ١٩٩٣

نظراً لما شهده العالم من تطورات وتغيرات في التكنولوجيا وفي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية أصبح نظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨ عاجزاً عن توفير صورة واضحة للأداء الاقتصادي حيث ظهرت نشاطات جديدة لم تكن في الماضي وكذلك ازدادت أهمية بعض البنود التي لم تكن ذات أهمية في الماضي كحقوق الإمتياز وحقوق الطبع والتأليف وغيرها من الأمور. ونتيجة لهذه التغيرات فقد تم إعداد نظام جديد للحسابات القومية من قبل الجهات الدولية المهتمة بهذه الأمور يعكس التطورات الحديثة ويقدم سلسلة من الحسابات المتنسقة والمتكاملة التي تظهر وتبين الأداء الاقتصادي للدول وسمي هذا النظام بنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ (SNA93). نظراً لأهمية هذه التقديرات تقوم معظم المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي ببحث الدول على الإسراع في تطبيق هذا النظام. ولمواكبة هذه التطورات الحديثة ولتلبية حاجات مستخدمي البيانات المحلية والدولية بدأت الدائرة بالسير في خطى حثيثة من أجل تطبيق هذا النظام.

السمة التي يمتاز بها نظام الحسابات القومية SNA93 أنه يقوم بتقسيم الاقتصاد إلى قطاعات مؤسسية تتألف من وحدات مؤسسية حيث تعتبر الوحدة المؤسسية حجر الأساس في النظام، والوحدة المؤسسية هي الوحدة الاقتصادية القادرة على

امتلاك الأصول وتحمل الالتزامات (الخصوم) وتملك القدرة على ممارسة النشاطات الاقتصادية والدخول في معاملات مع كيانات أخرى على حسابها الخاص. ويمكن تصنيف هذه الوحدات إلى مجموعتين رئيسيتين هما:

١- الأشخاص أو مجموعة الأشخاص الذين يشكلون الأسر المعيشية.

٢- الكيانات القانونية والاجتماعية التي يعترف بوجودها القانون والمجتمع كوحدات مستقلة عن يملكها أو يسيطر عليها ويشمل هذا النوع من الكيانات الشركات، والمؤسسات التي لا تهدف إلى الربح والمؤسسات الحكومية. ويمكن تصنيفها إلى القطاعات التالية

قطاع الشركات غير المالية

قطاع الشركات المالية

قطاع الحكومة العامة

قطاع المؤسسات التي لا تهدف إلى الربح وتخدم الأسر المعيشية

وقد تم تقسيم الاقتصاد إلى هذه القطاعات المؤسسية بجمع الوحدات المؤسسية التي تتفق فيما بينها من حيث طبيعة الإنتاج والمعاملات التي تقوم بها.

مراحل الانتقال من النظام القديم إلى النظام الجديد

حرصا من الدائرة على تطبيق التوصيات والتصنيفات الدولية المتبعة في إعداد الحسابات القومية بدأت الدائرة ومنذ صدور المسودة الأولى لنظام عام ١٩٩٣ باتخاذ الإجراءات والترتيبات اللازمة للبدء بإعداد الحسابات القومية وفقا لنظام الحسابات القومية ١٩٩٣ ويمكن تلخيص هذه الإجراءات بما يلي:-

١. الاتصال مع المنظمات الدولية التي تهتم بهذا النظام حيث تم الاتفاق مع منظمة الإسكوا على إيفاد المستشار الإقليمي السابق للحسابات القومية السيد قطب سالم لمساعدة موظفي الحسابات القومية في دائرة الإحصاءات العامة للقيام بما يلي:

أ. مراجعة استمارات المسوح والدراسات الميدانية الخاصة بالأنشطة الاقتصادية المختلفة وإجراء التعديلات اللازمة عليها لتناسب مع متطلبات النظام الجديد. وتم في هذه المرحلة أيضا مراجعة بنود النفقات والإيرادات الواردة ضمن بيانات المسوح الاقتصادية المختلفة وتم إعادة تصنيفها باستخدام تصنيف المعاملات والتدفقات المنصوص عليه في نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ لوضع الدليل الخاص بكل بند من بنود النفقات والإيرادات. وتطلبت عملية إعادة التصنيف إجراء مزيد من الدراسة والتحليل لبعض البنود التي لم تتوفر عنها معلومات كافية لوضع التصنيف المناسب لها. بعد تجهيز البيانات حسب التصنيف الجديد تم إعداد الحسابات الجارية بدءا بحساب الإنتاج وانتهاء بحساب استخدام الدخل المتاح المعدل لعام ١٩٩٤ وذلك لكافة القطاعات الاقتصادية.

ب. نظرا لتزامن زيارة المستشار الإقليمي مع الفترة التحضيرية لمسح دخل ونفقات الأسرة لعام ١٩٩٧ فقد ساهم المستشار الإقليمي بالتعاون مع موظفي الحسابات القومية في تصميم استمارة خاصة بالعاملين لحسابهم الخاص ولأفراد الأسرة المصنفين كأصحاب عمل والتي شملت على قيمة وكمية المنتجات وطريقة التصرف بها، وشملت هذه الاستمارة أيضا السلع والخدمات المستخدمة في الإنتاج التي أرفقت مع الاستمارة الرئيسية للمسح.

٢. مراجعة الحسابات الجارية التي تم إعدادها عن عام ١٩٩٤ من قبل الدكتور كامل العضاض المستشار الإقليمي للحسابات القومية لدول الإسكوا خلال زيارته الأولى في شهر نيسان ١٩٩٩ وقد قدم توصيات واقتراحات تتعلق بهذه الحسابات وخاصة ما يتعلق منها بقطاع الأسر المعيشية. حيث قدم عدة محاضرات تتعلق بالمعاملات والتدفقات المتعلقة به.

٣. البدء بتنفيذ تعداد شامل للمنشآت الاقتصادية اعتبارا من شهر حزيران ١٩٩٩ يتم من خلاله حصر كافة المنشآت حسب النشاط الاقتصادي والذي ساهم مستشار الإسكوا في تصميم استمارة التعداد بشكل يخدم تطبيق النظام الجديد. ومن المتوقع استخراج النتائج الأولية للتعداد في شهر آذار ٢٠٠٠ والتي ستستخدم في إعادة تصنيف الوحدات المؤسسية حسب التصنيف المعتمد في نظام SNA93.

٤. استكمالا للزيارة التي تمت في شهر نيسان ١٩٩٩ قام المستشار الإقليمي بزيارة عمل أخرى في شهر حزيران. وقد تم خلال هذه الزيارة وبالتعاون مع موظفي الحسابات القومية بما يلي:

• متابعة ما تم إنجازه بناء على التوصيات والاقتراحات التي قدمها في زيارته الأولى.

• مراجعة كافة النشرات الاقتصادية التي تصدرها الدائرة لتحديد مدى تلبيتها لتطبيق النظام.

• مراجعة مصادر البيانات المعتمدة لإعداد التقديرات وخاصة استثمارات المسوح الاقتصادية المختلفة وتقديم الملاحظات بشأنها حيث تم تصميم استمارة جديدة للمنشآت الكبيرة في المسح الصناعي السنوي (مرفق صورة عنها) لنقي بمطالبات تطبيق النظام. والعمل جار على دراسة باقي استثمارات المسوح الاقتصادية من قبل المستشار الإقليمي في الإسكوا لإجراء التعديلات المناسبة عليها بحيث تكون قادرة على توفير البيانات المطلوبة لتطبيق النظام وبالتالي تكون نموذجا يحتذى به من قبل دول الإسكوا.

• تقديم محاضرات عن معايير تقييم التدفقات والمخزونات في النظام

• تدريب موظفي القسم على أسس تطبيق النظام وخاصة ما يتعلق بإعداد جداول العرض والطلب حيث تم إجراء حصر وتقييم لقاعدة البيانات الإحصائية من خلال البدء بإعداد جداول العرض والاستخدامات الأساسية لحوالي ٩٧ مجموعة سلعية على مستوى الاقتصاد الكلي اعتمادا على نتائج دراسة دخل ونفقات الأسرة لعام ١٩٩٧.

٥- يجري حاليا تجهيز البيانات المطلوبة لإعداد الحسابات الجارية للقطاع المالي وغير المالي التي يتوقع إنجازها بشكلها الأولي قريبا.

٦- الانتهاء من إعداد الحسابات الجارية التفصيلية المتعلقة بقطاع الحكومة العامة لعام ١٩٩٧ وذلك بعد إعادة تصنيف وتبويب بنود النفقات والإيرادات حسب التصنيف المعتمدة في النظام والتي تمت بإشراف من المستشار الإقليمي الدكتور كامل العضاض أثناء زيارته الثانية. ونظرا لأهمية الحسابات المتعلقة بهذا القطاع نورد شرح تفصيلي للقطاع والحسابات التابعة له والتي تم إعدادها عن عام ١٩٩٧.

قطاع الحكومة العامة

تم تخصيص قطاع مؤسسي لقطاع الحكومة العامة لما لهذا القطاع من مزايا وخصائص نظرا لتداخله وتشابكه مع القطاعات المؤسسية الأخرى. ولتحديد حدود الإنتاج والمعاملات المتعلقة بهذا القطاع قام النظام بوضع معايير يتم من خلالها تحديد الوحدات التي تدرج ضمن قطاع الحكومة العامة وكذلك تحديد الوحدات الحكومية التي لا بد من استبعادها لتدرج في قطاعات مؤسسية أخرى.

الوحدات الحكومية

لأدراج الوحدة الحكومية ضمن قطاع الحكومة العامة لا بد أن تكون

١. لديها أموال خاصة بها تقوم بتدبيرها من خلال جباية الضرائب والتحويلات الإجبارية من وحدات مؤسسية أخرى.
٢. لديها السلطة على إنفاق جميع أو بعض الأموال التي تقوم بتحصيلها سعيا لتحقيق أهدافها.
٣. القدرة على الاقتراض على حسابها الخاص.
٤. من وظائفها الرئيسية:

• توفير السلع والخدمات للمجتمع ككل أو إلى فرادى الأسر المعيشية مجانا أو بأسعار ليست ذوات دلالة اقتصادية.

• تمويل نفقاتها عن طريق فرض الضرائب على الإنتاج والمنتجات والدخل والثروة

• إعادة توزيع الدخل والثروة عن طريق التحويلات والضرائب

لتحديد الوحدات الحكومية الداخلة في الإطار العام لقطاع الحكومة العامة تم تصنيف الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية إلى المجموعات التالية:

١- وزارات ودوائر حكومية يتم تمويلها من خزينة الدولة وترد بياناتها ضمن الموازنة العامة للدولة، وتتضمن جميع الوزارات والدوائر الحكومية التابعة لها باستثناء وزارة الأوقاف. ويبلغ عدد الوزارات التي تتضمنها الموازنة العامة للدولة ٢٤ وزارة بالإضافة إلى بعض الدواوين كالديوان الملكي وديوان المحاسبة والخدمة المدنية وغيرها من الدواوين. حيث تشمل الموازنة العامة للدولة على بيانات تفصيلية للنفقات الرأسمالية والجارية لكل وحدة، بينما ترد بيانات الإيرادات بشكل إجمالي.

٢- دوائر ومؤسسات حكومية ليست تابعة لوزارة معينة حيث تكون إيراداتها ونفقاتها مستقلة عن الموازنة العامة للدولة. يتم تمويلها بمساهمات تقدم من الحكومة أو بتمويل ذاتي تحصل عليه من مبيعاتها للسلع والخدمات التي تقوم بإنتاجها وبيعها في السوق بأسعار سوقية أو بأسعار غير ذوات دلالة اقتصادية. وترد حسابات هذه المؤسسات ضمن موازنة المؤسسات المستقلة التي تشمل على النفقات والإيرادات التفصيلية لهذه المؤسسات. ومن ضمن هذه المؤسسات مؤسسة الإسكان وصندوق التأمين الصحي ومعهد الإدارة العامة ووزارة الأوقاف وغيرها من المؤسسات.

٣- مؤسسات حكومية أخرى غير تابعة مباشرة لوزارة معينة تقدم خدمات فردية كخدمات التعليم والصحة وغيرها من الخدمات المشابهة وتوجد لهذه المؤسسات موازنات وحسابات مستقلة. ويتم إدارتها بشكل مستقل كلياً عن الحكومة حيث أن الحكومة تقوم بتعيين مدراء هذه المؤسسات وتساهم في تمويل جزء من نفقاتها الجارية والرأسمالية. من هذه المؤسسات الجامعات الحكومية وصندوق الضمان الاجتماعي ومؤسسة المدن الصناعية والمجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا وغيرها من المؤسسات. ويتم تغطية هذه المؤسسات الحكومية من خلال مسح شامل يتم من خلاله جمع بيانات تفصيلية فعلية لنفقات وإيرادات هذه المؤسسات التي يمكن من خلالها إعداد الحسابات المتعلقة بهذه المؤسسات.

٤- المجالس البلدية حيث توجد لكل مدينة أو مجموعة من القرى المتجاورة مجلس بلدي يتم انتخاب رئيسه وأعضاؤه من قبل الشعب. يتم تمويل جزء من نفقات هذه المجالس من مساهمات تقدم من خزينة الدولة وجزء آخر يتم تمويله من الرسوم والضرائب التي تفرضها هذه المجالس على الوحدات المؤسسية الأخرى المتواجدة داخل منطقة المجلس البلدي. وتقوم المجالس البلدية بتمويل جزء آخر من نفقاتها عن طريق القروض والمنح والسهبات. ويتم الحصول على البيانات المتعلقة بهذه المجالس من موازاناتها التي تقوم بإرسال نسخة منها إلى دائرة الإحصاءات العامة حيث تحتوي على بيانات تفصيلية عن نفقاتها الجارية والرأسمالية.

٥- مؤسسات ووحدات إنتاجية حكومية تقوم بإنتاج سلع وخدمات سوقية تباع في السوق بأسعار ذوات دلالة اقتصادية. تحقق هذه المؤسسات أرباح جراء بيعها للسلع والخدمات المنتجة. وتقوم بتمويل نفقاتها من هذه الإيرادات المتحققة. وإدارة هذه المؤسسات مستقلة وتستطيع بمفردها تحمل الأصول والخصوم والدخول في معاملات مع وحدات مؤسسية أخرى لذا فإن هذه المؤسسات تعتبر كشبه شركات تستبعد من قطاع الحكومة العامة وتدرج ضمن القطاعات المؤسسية الأخرى.

بعد استعراض ما تشمله الحكومة من وزارات ودوائر ومصادر البيانات نورد المثال التالي الذي يبين كيفية إدراج أو استبعاد هذه المؤسسات من قطاع الحكومة العامة بناء على الشروط المذكورة أعلاه.

نوع النشاط	مخرجات الوحدة	القطاع الذي تنتمي إليه الوحدة
مؤسسة النقل العام	مخرجات سوقية	قطاع الشركات غير المالية
سلطة المياه	مخرجات سوقية	قطاع الشركات غير المالية
سلطة الطيران المدني	مخرجات سوقية	قطاع الشركات غير المالية
المؤسسة الأردنية للاستثمار	مخرجات سوقية	قطاع الشركات المالية
دائرة الإحصاءات العامة	مخرجات غير سوقية	قطاع الحكومة العامة
وزارة الصحة	مخرجات غير سوقية	قطاع الحكومة العامة
وزارة الدفاع والأمن العام	مخرجات غير سوقية	قطاع الحكومة العامة

في هذا المثال تم استبعاد الوحدات الأربع الأولى من قطاع الحكومة العامة لكونها شبه شركات و أدرجت ضمن قطاعات مؤسسية أخرى. وبقيت الوحدات الحكومية التي تنتج سلع وخدمات غير سوقية ضمن قطاع الحكومة العامة. وينطبق هذا المثال على الوزارات والدوائر الحكومية فقد تم استبعاد الدوائر والمؤسسات المذكورة في الجدول أدناه باعتبار أن إدارتها مستقلة عن الحكومة ولديها حسابات مستقلة وتنتج سلع وخدمات سوقية بطريقة مشابهة للشركات وتقوم ببيع مخرجاتها بأسعار ذوات دلالة اقتصادية وتستطيع هذه المؤسسات السيطرة على سياساتها العامة بما في ذلك التسعير والاستثمار، وتمسك مجموعة متكاملة من الحسابات ويتم إدارتها بنفس الطريقة التي تدار فيها الشركات.

المؤسسة	القطاع الذي تنتمي إليه الوحدة
مؤسسة النقل العام	قطاع الشركات غير المالية
سلطة المياه	قطاع الشركات غير المالية
سلطة الطيران المدني	قطاع الشركات غير المالية
المؤسسة الأردنية للاستثمار	قطاع الشركات المالية
مؤسسة الموانئ	قطاع الشركات غير المالية
المكاتب البريدية التابعة لوزارة البريد والاتصالات	قطاع الشركات المالية
مؤسسة سكة حديد العقبة	قطاع الشركات غير المالية
مؤسسة المناطق الحرة	قطاع الشركات غير المالية
الخط الحديدي الحجازي	قطاع الشركات غير المالية
المؤسسة الاستهلاكية المدنية	قطاع الشركات غير المالية
بعض البرامج التابعة لوزارة الأوقاف كبرنامج الوعظ والإرشاد	قطاع المؤسسات التي لا تهدف إلى
صندوق توفير البريد	قطاع الشركات المالية
مؤسسة الإذاعة والتلفزيون	قطاع الشركات غير المالية
المؤسسة التعاونية الأردنية	قطاع الشركات المالية

التصنيفات الفرعية لقطاع الحكومة العامة

بعد تحديد الوحدات الحكومية الداخلة ضمن حدود الإنتاج لقطاع الحكومة العامة يوصي نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ بتقسيم قطاع الحكومة العامة إلى قطاعات فرعية، ويقدم النظام مقترحين لتصنيف الحكومة إلى قطاعات فرعية، وارتأت دائرة الإحصاءات العامة أن تقوم بتصنيف قطاع الحكومة العامة إلى القطاعات الفرعية التالية:

١. **الحكومة المركزية:** - وتشمل الوحدات والمؤسسات الحكومية التي تمارس السلطة التشريعية على الوحدات المؤسسية الأخرى الموجودة في سائر مناطق المملكة وتشمل أيضا على المؤسسات التي لا تهدف إلى الربح وتسيطر عليها الوحدات الحكومية التابعة للحكومة المركزية. وهي تشمل على جميع دواوين الوزارات، والدوائر الحكومية التي تقدم خدمات عامة، ووزارة الدفاع والأمن العام وغيرها من الدوائر والوزارات المشابهة وتشمل أيضا على الجامعات التي تسيطر عليها الحكومة المركزية حيث أنها تقوم بتعيين رئيس الجامعة والموظفين ويتم تمويل جزء كبير من نفقاتها بتحويلات من خزينة الدولة ومن الضرائب الإضافية على الرسوم الجمركية التي تفرضها الحكومة على المستوردات. وتشمل أيضا المستشفيات والمراكز الصحية والمؤسسات غير الهادفة إلى الربح التي تسيطر عليها الحكومة المركزية.

٢. **الحكومات المحلية:** وهي عبارة عن مجموع المجالس البلدية التي يتم تشكيلها لكل مدينة أو مجموعة من القرى المتجاورة، ولدى هذه المجالس سلطات تشريعية وتنفيذية على الوحدات المؤسسية الأخرى المتواجدة داخل حدود المجالس البلدية التي تمثلها. وتقوم هذه المجالس بتمويل نفقاتها الجارية والرأسمالية من خلال فرض رسوم وضرائب على الإنتاج والمنتجات كرسوم رخص المهن والإعلانات ورسوم القبان والذبيحات.. الخ. وتتلقى معظم هذه المجالس تحويلات من الخزينة العامة للدولة لتغطية نفقاتها الجارية والرأسمالية.

٣. **صندوق الضمان الاجتماعي:** تعتبر المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي الوحدة المؤسسية الوحيدة التي تمثل هذا القطاع الفرعي، والقانون الأردني يجبر جميع الشركات والمؤسسات التي لديها خمسة عمال فأكثر على الاشتراك في الصندوق.

نلاحظ من التقسيمات الفرعية أن المعيار الرئيسي في تقسيم قطاع الحكومة العامة إلى حكومة مركزية وحكومات محلية هو المنطقة الجغرافية حيث تمتد سلطة الحكومة المركزية إلى جميع مناطق المملكة بينما المجالس البلدية فتبقى سلطاتها على المناطق التابعة لها فقط.

تصنيف قطاع الحكومة العامة حسب التصنيف الوظيفي:

تقوم الوحدات الحكومية بممارسة نشاطات ووظائف تختلف من وحدة إلى أخرى، وحتى يتم تقديم صورة واضحة عن هذه النشاطات فقد وضع نظام الحسابات القومية تصنيفا يصنف الوحدات الحكومية إلى فئات بناء على الوظيفة التي تقوم بها هذه الوحدات، وتمشيا مع توصيات النظام فقد قامت دائرة الإحصاءات العامة بدراسة وتحليل طبيعة عمل كل وحدة من الوحدات الحكومية ليتم تصنيفها إلى فئات حسب الوظيفة التي تقوم بها هذه الوحدات. وقد تم ذلك بعد أن تم تقسيم قطاع الحكومة العامة إلى القطاعات الفرعية المذكورة أعلاه ويمكن تقسيم الوحدات الحكومية من حيث الوظيفة التي تقدمها إلى ثلاثة فئات رئيسية هي:

١- وحدات تقدم خدمات جماعية تم تصنيفها إلى فئات حسب الوظيفة، وتشمل بشكل رئيسي خدمات الدفاع والأمن ودواوين الوزارات وجميع الدوائر الحكومية التي تقدم خدمات عامة للمجتمع.

٢- وحدات تقدم خدمات فردية تم تصنيفها حسب الوظيفة وتشمل بشكل رئيسي الخدمات الصحية والتعليمية.. الخ.

٣- المؤسسات الحكومية التي لا تهدف إلى الربح التي تسيطر عليها الوحدات الحكومية.

بالنسبة لوزارة الأوقاف الأردنية تم استبعاد البرامج التابعة للوزارة لكونها تقدم خدمات دينية عامة كشؤون المساجد والوعظ والإرشاد وصندوق الزكاة وغيرها من البرامج التي ينص النظام على اعتبارها نشاطات تتبع قطاع المؤسسات التي لا تهدف إلى الربح وتخدم الأسر المعيشية.

مخرجات قطاع الحكومة العامة

يمكن تلخيص مخرجات الوحدات المكونة لقطاع الحكومة العامة بما يلي:

١. مخرجات غير سوقية جماعية : عبارة عن سلع وخدمات جماعية يتم توفيرها للمجتمع ككل أو لقسم كبير من الأسر المعيشية ومعظم هذه الخدمات تقدم مجانا.

٢. مخرجات غير سوقية فردية : عبارة عن خدمات فردية إلى فرادى الأسر المعيشية معظمها بأسعار غير ذوات دلالة اقتصادية.

٣. مخرجات سوقية: تقوم بعض وحدات الحكومة المركزية بإنتاج سلع وخدمات تباع للوحدات المؤسسية الأخرى بأسعار ذوات دلالة اقتصادية.

تقييم إنتاج قطاع الحكومة العامة

لا توجد طريقة مباشرة لتقييم الإنتاج القائم للحكومة العامة وذلك لطبيعة مخرجات هذا القطاع حيث أن معظمها يقدم مجاناً، وينص نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ على طريقة لتقييم الإنتاج من خلال تقييم المخرجات بقيمة التكاليف التي تتكبدها الوحدات الحكومية المنتجة لهذه المخرجات والتكاليف الداخلة في عملية التقييم هي:

- تعويضات العاملين
- الاستهلاك الوسيط
- إهلاك رأس المال الثابت
- الضرائب الأخرى على الإنتاج ناقصاً الإعانات على الإنتاج

تصنيف الإيرادات والنفقات للوحدات الحكومية

تم إعادة تصنيف الإيرادات والنفقات لكل فئة من الفئات المذكورة أعلاه حسب نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ حيث أن التصنيف والتعاريف الواردة في موازنات الحكومة للإيرادات والنفقات تخدم وتناسب سياسات الحكومة ولا تتفق مع التصنيفات المتبعة في الحسابات القومية. وحيث أن نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ يحتوي على تصنيف للمعاملات والتدفقات الأخرى فقد استخدم هذا التصنيف لوضع الدليل المناسب لكل بند من بنود النفقات والإيرادات تمهيداً لإعداد الحسابات المتعلقة بهذا القطاع. ولا بد من التنويه إلى أن زيارات العمل التي قام بها مستشاري الإسكوا الدكتور كامل العضاض والسيد قطب سالم كان لها دوراً كبيراً في وضع الأسس والمعايير التي اعتمدت لإعادة تصنيف البيانات الحكومية بما يتناسب مع نظام الحسابات القومية ١٩٩٣.

الحسابات المتعلقة بقطاع الحكومة العامة

عند إعداد الحسابات المتعلقة بقطاع الحكومة العامة يجب الانتباه إلى أن الأساليب المتبعة في تركيب حسابات هذا القطاع تختلف عما هي عليه في القطاعات الأخرى وذلك لأن الإنتاج القائم للحكومة العامة كما ذكر سابقاً يقدر بمجموع تكاليف الإنتاج. وحيث أن حساب توليد الدخل يشمل على مكونات القيمة المضافة الإجمالية (عوائد العاملين والضرائب الأخرى على الإنتاج وفائض التشغيل) التي تعتبر جزءاً من تكاليف الإنتاج الداخلة في تقييم الإنتاج القائم تم البدء بحساب توليد الدخل بدلاً من حساب الإنتاج كما هو متبع في إعداد الحسابات للقطاعات المؤسسية الأخرى. والجداول المرفقة تبين الحسابات التي تم إعدادها بالتعاون مع مستشار الإسكوا لعام ١٩٩٧.

حساب توليد الدخل:

تم إعداد حساب توليد الدخل لكل فئة من فئات الحكومة المقسمة حسب الوظيفة وحسب التصنيف الفرعية للحكومة العامة اعتماداً على البيانات الحكومية المتوفرة من المصادر المذكورة سابقاً حيث يشمل هذا الحساب في الجانب الأيمن على مكونات القيمة المضافة التالية

١- تعويضات المشتغلين وتشمل على

أ. الرواتب والأجور D11 : والتي هي عبارة عن مجموع البنود التالية:

- الرواتب والأجور المدفوعة للموظفين D111: تم الحصول على بيانات هذا البند من المصادر التالية:

- جانب النفقات الجارية في الموازنات الحكومية المختلفة: ويشمل على

- رواتب الموظفين المصنفين

- رواتب الموظفين غير المصنفين

- رواتب الموظفين بعقود

- أجور عمال

- الرواتب والأجور المدفوعة لأفراد الجهاز العسكري ولأفراد الأمن العام والدفاع المدني حيث يرد

موازنة وزارة الدفاع والأمن العام والدفاع المدني كأرقام إجمالية وتم تفصيل هذه الأرقام بناء على

دراسات ميدانية تم إجراؤها لمعرفة مكونات هذه الأرقام الإجمالية.

- جانب النفقات الرأسمالية في الموازنات الحكومية المختلفة: ويشمل هذا الجانب على بيانات عن مشاريع مختلفة تنفذها الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية. على الرغم من أن هذه المشاريع قد تم تصنيفها ضمن النفقات الرأسمالية حسب تصنيف وزارة المالية إلا أنها تشمل بيانات عن نفقات جارية والتي من ضمنها بيانات عن رواتب وأجور مدفوعة لموظفين تم تعيينهم في بعض المشاريع، من هذه المشاريع المسوح والدراسات التي تجريها دائرة الإحصاءات العامة والتي من ضمنها رواتب الموظفين الذين تم تعيينهم بشكل مؤقت للقيام بجمع البيانات وتبويبها واستخراج نتائج المسوح والتعدادات المختلفة. بناء على ذلك جرى تجميع بنود الرواتب والأجور المذكورة في هذا الجانب بشكل مباشر.

- علاوات ومزايا مدفوعة للموظفين **D112**: تقوم الحكومة بصرف علاوات مختلفة للموظفين كالعلاوة الأساسية والعائلية والشخصية والفنية وغيرها من العلاوات. ويتم الحصول على بيانات هذا البند من جانب النفقات الجارية للموازنات الحكومية.

ب- مساهمات أرباب العمل الاجتماعية **D12**: وهي المساهمات الاجتماعية الفعلية التي يدفعها أرباب العمل إلى برنامج الضمان الاجتماعي لضمان توفير منافع اجتماعية لمستخدميهم، ويشمل أيضا على المساهمات الاجتماعية المحسوبة التي يقدمها أرباب العمل الذين يوفر منافع اجتماعية غير ممولّة وتقسّم هذه المساهمات إلى:

• مساهمة أرباب العمل الاجتماعية الفعلية **D121** وهي ما يتم دفعة بشكل فعلي من قبل الوحدات الحكومية لصندوق الضمان الاجتماعي.

• مساهمة أرباب العمل الاجتماعية المحسوبة **D122** والتي هي عبارة عن القيمة المحسوبة لمساهمة الوحدات الحكومية في التقاعد وقد تم احتسابها من خلال معادلة أعدت خصيصا لهذا الهدف.

٢- الضرائب الأخرى على الإنتاج ناقصا الإعانات على الإنتاج D29-D39:

تقوم بعض الوحدات الحكومية بدفع ضرائب على الإنتاج نتيجة قيامها ببعض النشاطات كالجامعات الحكومية ومؤسسة المدن الصناعية ولا تتلقى هذه الوحدات الحكومية إعانات على الإنتاج. وحيث أنه تم إعداد الحسابات بتقسيم الوحدات إلى فئات حسب الوظيفة فقد تم جمع البيانات المتعلقة بهذه الضرائب لكل فئة من هذه الفئات.

٣- فائض التشغيل B.2:

من الممكن أن يظهر لقطاع الحكومة العامة في هذا الحساب قيمة لفائض التشغيل في حالة أن تكون بعض الوحدات الحكومية تعمل كمنشآت مملوكة ومسيطر عليها من الحكومة وتبيع مخرجاتها بأسعار ذوات دلالة اقتصادية، في هذه الحالة ممكن أن تحقق هذه الوحدات فائض تشغيل ولكن وكما هو الحال في معظم الدول وخاصة في الأردن يتم اعتبار هذه المنشآت أو الوحدات كشبه شركات وبالتالي يتم تصنيفها ضمن قطاعات مؤسسية أخرى وعليه فإن قيمة فائض التشغيل يكون صفرا في حسابات توليد الدخل التي تم إعدادها للأردن.

أما الجانب الأيسر من الحساب فيظهر فيه بند واحد وهو القيمة المضافة الصافية B.In الذي يمكن احتسابه من مجموع المكونات الواردة في الجانب الأيمن من هذا الحساب.

حساب الإنتاج

تم إعداد حسابات الإنتاج لقطاع الحكومة العامة بشكل تفصيلي لكل فئة من فئات الحكومة الموزعة حسب الوظيفة وحسب الخدمات المقدمة جماعية أو فردية وكذلك حسب التصنيفات الفرعية للحكومة العامة. وتشمل هذه الحسابات في الجانب الأيسر (الموارد) على تفاصيل المخرجات الإجمالية للوحدات الحكومية وهي المخرجات السوقية والمخرجات للاستعمال الذاتي والمخرجات غير السوقية الأخرى. وحيث أنه لا يمكن تقدير قيمة المخرجات غير السوقية الأخرى بسبب أن معظمها يقدم مجانا فقد جرى تقدير قيمة إجمالي المخرجات والذي هو عبارة عن مجموع البنود التي تظهر في الجانب الأيمن من الحساب التي تمثل مجموع تكاليف الإنتاج وهذه البنود هي:

١- الاستهلاك الوسيط P2: وتم تقسيمها إلى مستلزمات سلعية ومستلزمات خدمية، والتي هي عبارة عن قيمة السلع والخدمات التي استهلكتها الوحدات الحكومية كمدخلات لتتمكن من توفير السلع والخدمات المختلفة. تم الحصول على قيمة هذا البند من خلال تحليل البنود التفصيلية الواردة في مصادر البيانات المذكورة أعلاه. فالموازنات تقوم كما ذكرنا بتقسيم النفقات إلى نفقات جارية ونفقات رأسمالية، وتصنيف المواد في هذه الموازنات لا يتسق تماما مع التصنيف المتبع في نظام الحسابات القومية حيث أن جانب النفقات الجارية في الموازنة تشمل بعض النفقات الرأسمالية التي تدخل في التكوين الرأسمالي كالأثاث والمعدات، وكذلك يشمل جانب النفقات الرأسمالية على بنود عديدة هي في الواقع نفقات جارية ويمكن تحديد هذه النفقات بما يلي

- بنود تفصيلية تسجل في جانب النفقات الرأسمالية وهي في الواقع استهلاك وسيط ويمكن تحديدها مباشرة وتسجيلها ضمن الاستهلاك الوسيط
- ترد في الموازنة قيمة إجمالية لمشاريع تقوم الحكومة بتنفيذها حيث تشمل هذه المشاريع على نفقات جارية (استهلاك وسيط)، وجرى تحليل هذه المشاريع واستخراج ما يشكله الاستهلاك الوسيط من هذه المشاريع.
- ورد في الموازنات قيمة إجمالية لبند الدراسات والأبحاث وجرى دراسة لهذا البند وتبين أن معظم النفقات هي استهلاك وسيط للحكومة العامة.
- تظهر في الموازنة قيمة إجمالية لنفقات وزارة الدفاع والجهات الأمنية وتشمل هذه النفقات على ما تتفقه هذه الجهات كرواتب وأجور وكنفقات وسيطة، وقد تم تحليل هذا البند لتحديد ما يشكله الاستهلاك الوسيط من هذا البند.

٢- إجمالي القيمة المضافة Big و يتم احتسابه بإضافة بند استهلاك رأس المال الى القيمة المضافة الصافية الذي تم ترحيله من حساب توليد الدخل

٣- استهلاك رأس المال الثابت: وقد تم احتسابه للحكومة المركزية وللحكومات المحلية بطريقة القسط المتناقص لأنواع الثلاثة من الأصول الثابتة وهي الأبنية والإنشاءات والآلات والمعدات وأصول أخرى والممتلكة في كل عام بدءاً بعام ١٩٥٩ حيث أن النسبة الثابتة للاهلاك في حالة الأبنية هي ٢٪ أما بالنسبة للآلات والمعدات والأصول الأخرى فإن نسبة الإهلاك المطبقة كانت عبارة عن ١٠٪ في السنة. وتطبق هذه النسب على التقديرات السنوية لقيمة الأصول الثابتة صافية من احتياطي الإهلاك الذي تم احتسابه في السنوات السابقة، أما الأصول الثابتة الجديدة التي تم امتلاكها خلال عام معين فيتم تقدير اهتلاكها في نهاية ذلك العام باستخدام نفس النسب المذكورة وفقاً لصفحتها.

٤- صافي القيمة المضافة: ويتم ترحيله من حساب توليد الدخل.

بعد تقدير قيمة المخرجات تم توزيع قيمة هذه المخرجات إلى مخرجات سوقية ومخرجات لاستعمال المنتج و مخرجات غير سوقية أخرى كما يلي:

- المخرجات السوقية: تم الحصول على قيمة هذا البند من خلال تحليل إيرادات الوحدات الحكومية المختلفة والذي هو عبارة عن مبيعات هذه الوحدات من السلع والخدمات بأسعار ذوات دلالة اقتصادية.
- مخرجات لاستعمال المنتج: لا تقوم أي من الوحدات الحكومية في الأردن بإنتاج سلع وخدمات للاستخدام الذاتي لذا فإن قيمة هذا البند كان صفراً.
- مخرجات غير سوقية أخرى: وتم الحصول على بطريق البواقي من خلال طرح قيمة المبيعات السوقية من قيمة إجمالي المخرجات الذي تم الحصول على قيمته من مجموع بنود الجانب الأيمن كما هو مذكور أعلاه. وعليه فلن مبيعات الوحدات الحكومية من السلع والخدمات بأسعار غير مهمة اقتصادياً تكون مشمولة ضمن هذا البند.

وتتجه النية إلى إعداد حساب الإنتاج للحكومة العامة حسب النشاط الاقتصادي ISIC3 ليتم استخدامه في إعداد جداول العرض والاستخدام في المستقبل القريب بإذن الله.

حساب توزيع الدخل الأولي

يشمل الجانب الأيسر من هذا الحساب على نوعان رئيسيان من الدخل. يتكون النوع الأول من الدخول الأولية التي تتلقاها الوحدات المؤسسية الحكومية المقيمة والتي هي عبارة عن الضرائب مخصصاً منها الإعانات على الإنتاج والمستوردات والتي تدفعها أو تتلقاها الوحدات الحكومية. وعلى الرغم أن هذا النوع من الدخول يشمل قيمة فائض التشغيل إلا أن قيمته كانت صفراً في الحساب الذي تم إعداده لعام ١٩٩٧. أما النوع الثاني من الدخول فيشمل دخل الملكية الناجم عن ملكية أصول مالية أو أصول ملموسة غير منتجة وتتكون من:

١- الفوائد والأرباح الموزعة وغيرها من الدخول الناجمة عن امتلاك أصول مالية

٢- الربح الذي تتلقاه الحكومة مقابل قيامها بتأجير الأراضي أو الأصول الجوفية المملوكة من قبلها.

ويتكون الجانب الأيمن من الحساب على دخول الملكية التي تدفعها الوحدات الحكومية إلى الدائنين وحملة الأسهم ومالكي الأراضي وغيرهم ويشمل هذا الجانب أيضاً على البند الموازن وهو ميزان الدخول الأولية والذي يتم جمعه مع موازين الدخول الأولية في القطاعات المؤسسية الأخرى لحساب قيمة الدخل القومي. ويختلف أسلوب تركيب هذا الميزان من قطاع إلى آخر اعتماداً على المزايا التي يمتاز بها القطاع. بالنسبة لميزان الدخول الأولية لقطاع الحكومة العامة فإنه يتكون من الضرائب مخصصاً منها الإعانات المتبقية أو المدفوعة على الإنتاج والمستوردات مضافاً إليها دخل الملكية المتلقي مخصصاً منها دخل الملكية المدفوع.

تم توفير البيانات اللازمة لتركيبة هذا الحساب من خلال جانب الإيرادات في الموازنة العامة للدولة وكذلك موازنة المجالس المحلية وبعض موازنات الدوائر المستقلة. وقد تم دراسة بنود الإيرادات المتوفرة في الموازنات المذكورة بالتعاون مع مستشاري الإسكوا واتضح بأنه بالإمكان اعتماد قيمة معظم البيانات المطلوبة مباشرة من هذه الميزانيات إلا أن بعض البنود تحتاج إلى مراجعة واستفسار من الجهات المعنية حيث تكون البنود المتوفرة في بعض الأحيان إجمالية وتحتاج إلى تفصيل أو يكون الوصف غير واضح بشكل يسمح بتحديد طبيعة هذا البند. وتم الاستفادة من الزيارات الميدانية و المحاضرات التي ألقاها مستشاري الإسكوا في مراجعة جميع بنود الإيرادات الموجودة الواردة في الموازنة حيث تم تحديد طبيعة البنود وأعطى كل بند من البنود الرمز أو الدليل المناسب. ولا بد من الإشارة إلى أن هذا الحساب وما بعده من حسابات تم إعدادها على مستوى الحكومة العامة ولم يتم تفصيلها إلى فئات حسب الوظيفة أو إلى مؤسسات تقدم خدمات فردية وأخرى تقدم خدمات جماعية وذلك لأن بيانات الإيرادات التي تحتاجها هذه الحسابات لا يمكن الحصول عليها بشكل مفصل.

حساب التوزيع الثانوي للدخل

يبين هذا الحساب كيفية تحويل ميزان الدخل الأولية (البند الموازن في حساب تخصيص الدخل الأولي) إلى دخل متاح من خلال تلقي أو دفع التحويلات الجارية باستثناء التحويلات الاجتماعية العينية. ويتكون هذا الحساب من التحويلات الجارية التي تتلقاها أو تدفعها الحكومة إلى القطاعات المؤسسية الأخرى، والتحويلات الجارية عبارة عن معاملة تقوم من خلالها وحدة مؤسسية بتقديم سلعة أو خدمة إلى وحدة أخرى دون أن تتلقى أية سلعة أو خدمة مقابل ذلك. ويمكن تقسيم التحويلات الجارية الداخلة في هذا الحساب إلى الفئات التالية

- الضرائب الجارية على الدخل والثروة
- المساهمات والمنافع الاجتماعية
- التحويلات الجارية الأخرى

تم تقييد الضرائب الجارية التي تتلقاها الحكومة من القطاعات المؤسسية الأخرى والتي تظهر في جانب الإيرادات من الموازنة العامة وموازنات المجالس المحلية في الجانب الأيسر من الحساب (الموارد) بينما تم تسجيل ما دفعته الحكومة في الجانب الأيمن (الاستخدامات). فيما يتعلق بالمساهمات الاجتماعية فقد تم الحصول على البيانات المتعلقة بها من موازنة المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي حيث أن البيانات المتوفرة كانت كافية لتوزيع المساهمات الاجتماعية حسب التقسيم المطلوب في النظام والذي يقسمها إلى مساهمات أرباب العمل الفعلية الإلزامية والسسى مساهمة المستخدمين الاجتماعية الإلزامية الفعلية أما بالنسبة للمساهمات الاجتماعية المحتملة فإنه تم تقديرها بالطريقة المشار إليها سابقاً عند الحديث عن حساب توليد الدخل. أما بالنسبة إلى التحويلات الجارية الأخرى فتشمل بشكل رئيسي على التحويلات الجارية بين الوحدات الحكومية داخل قطاع الحكومة العامة وكذلك التحويلات الجارية بين الدول المبنية على أساس التعاون الدولي، وتشمل التحويلات الجارية الأخرى أيضاً على تحويلات جارية متنوعة D75 تم تحديدها بالتعاون مع خبراء الإسكوا وجمعها في بند واحد. الدخل الموازن في هذا الحساب هو كما ذكرنا الدخل متاح للتصرف به والذي تم حسابه عن طريق طرح جميع التحويلات الجارية المذكورة والتي تدفعها الحكومة العامة من مجموع التحويلات الجارية التي تتلقاها الحكومة العامة وميزان الدخل الأولية.

حساب إعادة توزيع الدخل العيني

تتكون بنود هذا الحساب إضافة إلى بند الدخل متاح للتصرف به وبند الدخل متاح للتصرف به المعدل (البند الموازن) من التحويلات الاجتماعية العينية التي تدفعها الحكومة إلى الأسر المعيشية وسجلت قيمة هذه البنود في الجانب الأيمن من الحساب وتشمل هذه البنود على تفاصيل المنافع الاجتماعية العينية التي هي عبارة عن مساعدات اجتماعية أخرى وتحويلات سلع وخدمات فردية غير سوقية.

حساب استخدام الدخل متاح للتصرف به للحكومة العامة

يحتوي هذا الحساب في الجانب الأيسر من الحساب على قيمة الدخل متاح للتصرف به. بينما يقيد في الجانب الأيمن قيمة الإنفاق على الاستهلاك النهائي بشقبة الفردي والجماعي ويشمل الجانب الأيمن أيضاً على البند الموازن. تم حساب قيمة الإنفاق الاستهلاكي الفردي من مجموع إنفاق الوحدات الحكومية على الخدمات الفردية وكذلك تم حساب الإنفاق على الاستهلاك الجماعي من مجموع إنفاق الوحدات الحكومية المختلفة على السلع والخدمات الجماعية التي تقدمها.

حساب استخدام الدخل متاح للتصرف به المعدل للحكومة العامة

يشمل هذا الحساب يشمل هذا الحساب في الجانب الأيمن على بند الاستهلاك النهائي الفعلي وهو في حالة قطاع الحكومة المركزية عبارة عن ما تنفقه الوحدات الحكومية لتوفير الخدمات الجماعية مطروحا منه ما تتلقاه من تحويلات اجتماعية عينية. البند الموازن في هذا الحساب هو الادخار ويجب أن يتساوى مع نفس البند في الحساب السابق.

احتياجات والمتطلبات المستقبلية لتطبيق النظام

- تنفيذ عدد من الدراسات والمسوح الإضافية لتخدم تطبيق النظام و من أهمها
 ١. مسح صغير (عينة فرعية) للأسر المعيشية
 ٢. مسح بالعينة شامل للدخل والإنفاق والإنتاج والاستهلاك لقطاع الأسر المعيشية.
 ٣. مسح الأصول والثروة الوطنية
 ٤. دراسات ومسوحات في عينات فرعية تغطي النشاطات التالية
 - النقل بالسيارات الخاصة
 - النقل بالتكسيات
 - المخزون الحكومي
 - الإندثارات في القطاع الحكومي
 - الصناعات المنزلية
 - تطوير مسح الأسعار وبناء الأرقام القياسية
- تدريب إضافي لموظفي القسم من خلال عقد دورات متخصصة بتطبيق النظام.
- استخدام خبراء لفترات قصيرة لمراجعة ما يتم إنجازه خلال مراحل التطبيق، ولتقديم الملاحظات الاقتراحات اللازمة لتطوير العمل.
- تبادل الخبرات بين الدول في المنهجيات المتبعة في تطبيق النظام كالمنهجية المتبعة في تقدير الإهلاك للحكومة العامة والقيمة المضافة للحكومة بالأسعار الثابتة.
- التأكيد على التزام البنك المركزي ووزارة المالية لتطبيق التصانيف الدولية المعدلة في إعداد ميزان المدفوعات والموازنات العامة للدولة بما يتفق مع نظام الحسابات القومية. وحسب البرنامج المعد لتطبيق النظام في الأردن سيتم عقد ورشة عمل مشتركة بين دائرة الإحصاءات العامة والبنك المركزي وبحضور المستشار الإقليمي للإسكوا لهذا الغرض.

7	AF4	D121	D11	D11	D11+D121	P21	P21	P2	
مجموعي	15	1825	40045	32617	74486	17230	44398	61628	مخلفات المصهور
2760	178	198	4161	195288	195288	1039	301738	301738	تحويل مخلفات القاذب
	142	2731	2057	69990	74248	39274	39274	40313	تحويل النفايات السائلة والصلبة
	109	1619	20832	64457	6474	7298	2394	8556	تحويل مخلفات التلميم
	109	1011	20832	28014	24766	4981	14274	14274	التحويل والنقل لخدمة لخدمة
		570	16049	9322	16733	3359	28647	52940	تحويل مخلفات الخدمة المتبقية
		38	638	9322	25941	1505	24446	27805	التحويل والنقل لخدمة لخدمة
		133	14	354	1030	118	319	2336	التحويل والنقل لخدمة لخدمة
		225	14	1605	24766	1619	1050	437	التحويل والنقل لخدمة لخدمة
		61	3107	3204	24766	24766	14274	22362	تحويل مخلفات صلبة غير معدنية في شكل آخر
		86	1055	1367	2483	215	2286	3141	تحويل مخلفات النفايات الإنشائية
		14	428	1006	1939	295	628	2502	تحويل مخلفات النفايات الإنشائية
		336	4943	524	966	104	291	923	التحويل والنقل لخدمة لخدمة والتربة
		118	2799	6630	11908	793	1329	2122	تحويل مخلفات التربة التي لم يتم استخدامها
		19	217	13381	16298	1131	4748	5848	تحويل مخلفات النفايات والمواد مخلفات لمخلفات
		35	302	503	739	33	375	408	التحويل والنقل لخدمة لخدمة
		45	861	574	1471	196	202	1006	تحويل مخلفات التربة التي لم تستخدم في شكل آخر
2760	252	4620	57412	96216	411167	21596	36497	433609	تحويل مخلفات الخدمة المتبقية
		294	5248	3353	4563	1478	282	16908	المجموع
		490	5121	2960	8571	766	329	1124	التحليلات
		100	809	916	1825	40	225	265	موسم التسليم الإنشائي
		4	23	18	45	13	1	14	المرحلة الأولى من عملية البناء
									التحليلات
									موسم التسليم الإنشائي
307		22	194	422	637	291	236	527	التحليلات
		2685	15374	12954	31013	9417	6498	15915	موسم التسليم الإنشائي
307	8080	2707	15567	13375	31650	9708	6734	16441	التحليلات

-0.027
0.973

14

المرور	06	05	04	03	02	01	المرور	06	05	04	03	02	01	
P11	10077	13	12	11	10	09	08	07	06	05	04	03	02	01
P12	943994	2105	1224	34161	15360	1378	3178	####	42265	9846	129518	522713	170506	P22
P13	943994	2105	1224	34161	15360	1378	3178	####	42265	9846	129518	522713	P21	
P1	954072	2105	1224	34161	15360	1378	3178	####	42265	9846	129518	522713	180583	

حساب التلحاح الحكومية المركزية ١٩٩٧ (العمود الحسابي)

المرور	06	05	04	03	02	01	المرور	06	05	04	03	02	01	
P11	10.1	13	12	11	10	09	08	07	06	05	04	03	02	01
P12	944.0	2.1	1.2	34.2	15.4	1.4	3.2	11.7	42.3	9.8	129.5	522.7	170.5	P.22
P13	954.1	2.1	1.2	34.2	15.4	1.4	3.2	11.7	42.3	9.8	129.5	522.7	P.21	
P1	954.1	2.1	1.2	34.2	15.4	1.4	3.2	11.7	42.3	9.8	129.5	522.7	180.6	

حساب التلحاح الحكومية المركزية ١٩٩٧ (العمود الحسابي)

المرور	06	05	04	03	02	01	المرور	06	05	04	03	02	01	
P11	317.2	13	12	11	10	09	08	07	06	05	04	03	02	01
P12	317.2	2.3							10.8	105.8	198.3			0.0
P13														
P1	317.2	2.3							10.8	105.8	198.3			0.0

حساب التلحاح الحكومية المركزية ١٩٩٧ (العمود الحسابي)

المرور	06	05	04	03	02	01	المرور	06	05	04	03	02	01	
P11	88.0	13	12	11	10	09	08	07	06	05	04	03	02	01
P12	88.0													
P13														
P1	88.0													

حساب التلحاح الحكومية المركزية ١٩٩٧ (العمود الحسابي)

المرور	06	05	04	03	02	01	المرور	06	05	04	03	02	01	
P11	10.1	13	12	11	10	09	08	07	06	05	04	03	02	01
P12														
P13														
P1	10.1													

الرمز	التقسيم	المجموع	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11	12	13
01	خدمات الجمهور	1539	616	3017	403	31	143								
02	شؤون وخدمات الدفاع	5269	444	3017	393	24	143								
03	شؤون الأمن العام والنظام	14296	403	3017	403	31	143								
04	شؤون وخدمات التعليم	101	172	2251	07	07	143								
05	الشؤون وخدمات الصحة	1438	923	2251	68	280	280								
06	شؤون وخدمات الضمان الاجتماعي والرفاه	14195	73	2251	47	32	32								
07	شؤون الإسكان والمرافق المجتمعية	108	850	2251	845	65	248								
08	الشؤون وخدمات الترويحية والثقافية والدينية	3172	4822	2251	65	248	248								
09	شؤون وخدمات الوقود والطاقة	1011	4822	2251	65	248	248								
10	شؤون وخدمات النقل والإصلا	1011	4822	2251	65	248	248								
11	شؤون وخدمات التعدين والمعادن والصناعات التحويلية	1011	4822	2251	65	248	248								
12	شؤون وخدمات النقل والإصلا	1011	4822	2251	65	248	248								
13	شؤون وخدمات اقتصادية أخرى	1011	4822	2251	65	248	248								
المجموع		14296	4335	3017	403	31	143								
1-1	الحكومة المركزية	14296	4335	3017	403	31	143								
P1	الإنتاج	14296	4335	3017	403	31	143								
P11	مخرجات سوية	101	172	2251	07	07	143								
P12	مخرجات الاستخدام الذاتي	14195	4822	2251	845	65	248								
P2	الإستهلاك الوسيط	1438	923	2251	68	280	280								
P21	المستلزمات الملموسة	14195	4822	2251	845	65	248								
P22	المستلزمات الخدمية	1438	923	2251	68	280	280								
B.19	القيمة المضافة الإجمالية	1438	923	2251	68	280	280								
K.1	استهلاك رأس المال الثابت	1438	923	2251	68	280	280								
B.1n	القيمة المضافة المضافة	1438	923	2251	68	280	280								
الإنتاج		3172	4822	2251	65	248	248								
P.1	مخرجات سوية	101	172	2251	07	07	143								
P.11	مخرجات الاستخدام الذاتي	14195	4822	2251	845	65	248								
P.12	مخرجات غير سوية أخرى	1438	923	2251	68	280	280								
P.2	الإستهلاك الوسيط	1438	923	2251	68	280	280								
P.21	المستلزمات الملموسة	14195	4822	2251	845	65	248								
P.22	المستلزمات الخدمية	1438	923	2251	68	280	280								
B.19	القيمة المضافة الإجمالية	1438	923	2251	68	280	280								
K.1	استهلاك رأس المال الثابت	1438	923	2251	68	280	280								
B.1n	القيمة المضافة المضافة	1438	923	2251	68	280	280								
الإنتاج		880	169	154	15	45	45								
P.1	مخرجات سوية	880	169	154	15	45	45								
P.11	مخرجات الاستخدام الذاتي	880	169	154	15	45	45								
P.12	مخرجات غير سوية أخرى	880	169	154	15	45	45								
P.2	الإستهلاك الوسيط	880	169	154	15	45	45								
P.21	المستلزمات الملموسة	880	169	154	15	45	45								
P.22	المستلزمات الخدمية	880	169	154	15	45	45								
B.19	القيمة المضافة الإجمالية	880	169	154	15	45	45								
K.1	استهلاك رأس المال الثابت	880	169	154	15	45	45								
B.1n	القيمة المضافة المضافة	880	169	154	15	45	45								

الرمز	الوصف	القطاع الحكومي		القطاع الخاص		المجموع
		01	02	03	04	
13	شؤون وخدمات شخصية اخرى					31.65
12	شؤون وخدمات نقل واتصال					0.75
11	شؤون وخدمات التأمين والمعاشن والصناعات التحويلية					18.43
10	شؤون وخدمات الزراعة والصيد والصيد السمك والصيد					12.11
09	شؤون وخدمات الفرقة والحفظ					0.97
08	شؤون وخدمات الترويجية والثقافية والفنية					1.98
07	شؤون الانسان والمرافق المجتمعية					2.52
06	شؤون وخدمات الضمان الاجتماعي وفراد					11.36
05	شؤون والخدمات الصحية					93.34
04	شؤون وخدمات التنظيم					257.33
03	شؤون البن العم والنظام					84.51
02	شؤون وخدمات الدفاع					228.14
01	خدمات الجمهور					85.01
المجموع						825.50
	التبسيط					31.65
	1- التحويلات الحكومية					31.65
	2- قسمة المصاريف الحكومية					31.65
	3- قسمة المصاريف الحكومية					31.65
	4- قسمة المصاريف الحكومية					31.65
	5- قسمة المصاريف الحكومية					31.65
	6- قسمة المصاريف الحكومية					31.65
	7- قسمة المصاريف الحكومية					31.65
	8- قسمة المصاريف الحكومية					31.65
	9- قسمة المصاريف الحكومية					31.65
	10- قسمة المصاريف الحكومية					31.65
	11- قسمة المصاريف الحكومية					31.65
	12- قسمة المصاريف الحكومية					31.65
	13- قسمة المصاريف الحكومية					31.65
	14- قسمة المصاريف الحكومية					31.65
	15- قسمة المصاريف الحكومية					31.65
	16- قسمة المصاريف الحكومية					31.65
	17- قسمة المصاريف الحكومية					31.65
	18- قسمة المصاريف الحكومية					31.65
	19- قسمة المصاريف الحكومية					31.65
	20- قسمة المصاريف الحكومية					31.65
	21- قسمة المصاريف الحكومية					31.65
	22- قسمة المصاريف الحكومية					31.65
	23- قسمة المصاريف الحكومية					31.65
	24- قسمة المصاريف الحكومية					31.65
	25- قسمة المصاريف الحكومية					31.65
	26- قسمة المصاريف الحكومية					31.65
	27- قسمة المصاريف الحكومية					31.65
	28- قسمة المصاريف الحكومية					31.65
	29- قسمة المصاريف الحكومية					31.65
	30- قسمة المصاريف الحكومية					31.65
	31- قسمة المصاريف الحكومية					31.65
	32- قسمة المصاريف الحكومية					31.65
	33- قسمة المصاريف الحكومية					31.65
	34- قسمة المصاريف الحكومية					31.65
	35- قسمة المصاريف الحكومية					31.65
	36- قسمة المصاريف الحكومية					31.65
	37- قسمة المصاريف الحكومية					31.65
	38- قسمة المصاريف الحكومية					31.65
	39- قسمة المصاريف الحكومية					31.65
	40- قسمة المصاريف الحكومية					31.65
	41- قسمة المصاريف الحكومية					31.65
	42- قسمة المصاريف الحكومية					31.65
	43- قسمة المصاريف الحكومية					31.65
	44- قسمة المصاريف الحكومية					31.65
	45- قسمة المصاريف الحكومية					31.65
	46- قسمة المصاريف الحكومية					31.65
	47- قسمة المصاريف الحكومية					31.65
	48- قسمة المصاريف الحكومية					31.65
	49- قسمة المصاريف الحكومية					31.65
	50- قسمة المصاريف الحكومية					31.65
	51- قسمة المصاريف الحكومية					31.65
	52- قسمة المصاريف الحكومية					31.65
	53- قسمة المصاريف الحكومية					31.65
	54- قسمة المصاريف الحكومية					31.65
	55- قسمة المصاريف الحكومية					31.65
	56- قسمة المصاريف الحكومية					31.65
	57- قسمة المصاريف الحكومية					31.65
	58- قسمة المصاريف الحكومية					31.65
	59- قسمة المصاريف الحكومية					31.65
	60- قسمة المصاريف الحكومية					31.65
	61- قسمة المصاريف الحكومية					31.65
	62- قسمة المصاريف الحكومية					31.65
	63- قسمة المصاريف الحكومية					31.65
	64- قسمة المصاريف الحكومية					31.65
	65- قسمة المصاريف الحكومية					31.65
	66- قسمة المصاريف الحكومية					31.65
	67- قسمة المصاريف الحكومية					31.65
	68- قسمة المصاريف الحكومية					31.65
	69- قسمة المصاريف الحكومية					31.65
	70- قسمة المصاريف الحكومية					31.65
	71- قسمة المصاريف الحكومية					31.65
	72- قسمة المصاريف الحكومية					31.65
	73- قسمة المصاريف الحكومية					31.65
	74- قسمة المصاريف الحكومية					31.65
	75- قسمة المصاريف الحكومية					31.65
	76- قسمة المصاريف الحكومية					31.65
	77- قسمة المصاريف الحكومية					31.65
	78- قسمة المصاريف الحكومية					31.65
	79- قسمة المصاريف الحكومية					31.65
	80- قسمة المصاريف الحكومية					31.65
	81- قسمة المصاريف الحكومية					31.65
	82- قسمة المصاريف الحكومية					31.65
	83- قسمة المصاريف الحكومية					31.65
	84- قسمة المصاريف الحكومية					31.65
	85- قسمة المصاريف الحكومية					31.65
	86- قسمة المصاريف الحكومية					31.65
	87- قسمة المصاريف الحكومية					31.65
	88- قسمة المصاريف الحكومية					31.65
	89- قسمة المصاريف الحكومية					31.65
	90- قسمة المصاريف الحكومية					31.65
	91- قسمة المصاريف الحكومية					31.65
	92- قسمة المصاريف الحكومية					31.65
	93- قسمة المصاريف الحكومية					31.65
	94- قسمة المصاريف الحكومية					31.65
	95- قسمة المصاريف الحكومية					31.65
	96- قسمة المصاريف الحكومية					31.65
	97- قسمة المصاريف الحكومية					31.65
	98- قسمة المصاريف الحكومية					31.65
	99- قسمة المصاريف الحكومية					31.65
	100- قسمة المصاريف الحكومية					31.65

٣- حساب تخصيص الدخل الحكومية العامة لعام ١٩٩٧

المليون دينار

الرمز	الممتلكات والقيمة الحكومية	الاستثمارات
B.2	صافي الدخل	
888.1	مردف على الإنتاج والإستثمار	
783.7	مردف على المنتجات	
	مردف من نوع القيمة المضافة	
318.7	مردف رسم على مستوردات ما عدا القيمة المضافة	
309.0	رسم استيراد	
9.7	مردف على مستوردات ما عدا القيمة المضافة والرسم	
465.0	مردف على المنتجات	
	مردف على المنتجات ما عدا المدفوع عليه القيمة المضافة ومردف الربح والإستثمار والصفقات	
104.5	مردف لربح الأرباح على الإنتاج	
-71.2	الإعفاءات	
	إعفاءات على المنتجات	
	إعفاءات على المستوردات	
	إعفاءات على مستوردات	
	إعفاءات الأخرى على المنتجات	
207.5	دخل الملكية	207.3
23.6	فوائد استثمارية	23.6
182.6	دخل مزرعة من المؤسسات	182.6
	عوائد	
182.6	مستوردات قليل من المؤسسات من القيمة المضافة	
	فرد من قيمة الاستثمار ما عدا	
	دخل الملكية يذهب في حسابها ويخصم فائض الربح	
1.3	الربح	1.3
E.5	مؤن صافي الأرباح	817.1

الرمز	القيمة	مستقلة	تدابير	أخرى	المركزية
B.2	صافي الدخل				
D.2	مردف على الإنتاج والإستثمار	4.4	65.7	5.6	812.5
D.21	مردف على المنتجات		36.1	5.5	742.1
D.211	مردف من نوع القيمة المضافة				
D.212	مردف رسم على مستوردات ما عدا القيمة المضافة		0.7	0.3	181.6
D.2121	رسم استيراد				
D.2122	مردف على مستوردات ما عدا القيمة المضافة والرسم			0.4	200.4
D.213	مردف على المنتجات		3.1		17.6
D.214	مردف على المنتجات ما عدا المدفوع عليه القيمة المضافة ومردف الربح والإستثمار والصفقات		0.7	0.3	181.6
D.29	مردف لربح الأرباح على الإنتاج		29.6	0.1	70.4
D.3	الإعفاءات				
D.31	إعفاءات على المنتجات				
D.311	إعفاءات على المستوردات				
D.312	إعفاءات على مستوردات				
D.39	إعفاءات الأخرى على المنتجات				
D.4	دخل الملكية	3.0	3.7	0.4	200.4
D.41	فوائد استثمارية	3.0	3.1		17.6
D.42	دخل مزرعة من المؤسسات		0.7	0.3	181.6
D.421	عوائد				
D.422	مستوردات قليل من المؤسسات من القيمة المضافة		0.7	0.3	181.6
D.43	فرد من قيمة الاستثمار ما عدا				
D.44	دخل الملكية يذهب في حسابها ويخصم فائض الربح				
D.45	الربح	0.1			1.2
E.5	مؤن صافي الأرباح				817.1

المدفوعات

أخرى

المستحقة

المركزية

٤ - حساب التوزيع الثاني للدفن لعام ١٩٩٧

بالتالي دينار

المراد	المعاملات و التوزيعات المتوازنة	المستحقات
817.1	B.5	
225.5	D.5	
137.1	D.51	
88.5	D.59	
137.0658		
88.91509		
184.7	D61	
138.2	D611	
77.0	D6111	
77.0	D61111	
	D61112	
61.1	D6112	
61.1	D61121	
61.1	D61122	
	D6113	
	D61131	
	D61132	
46		
46.5	D612	
	D62	
	D621	
	D622	
	D623	
	D624	
359.6	D7	
	D71	
	D72	
62.1	D73	
203.5	D74	
94.0	D75	
201.955		
75.26408		
	B.6	
		1193.2
		264.3
		23.0
		58.2
		2.4
		45.8
		32.636
		1.5
		9.156
		9.121232
		0.498218
		24.48515
		5.027112

27

٨- حساب رأس المال للحكومة العامة لعام ١٩٩٧

بالمليون دينار

الموارد	المعاملات والبنود الموازية		الإستخدامات
-680.1	B8	الإدخار	
	D.9	التحويلات الرأسمالية برسم القبض	
	D.91	ضرائب رأسمالية	
3.1	D.92	منح استثمارية	
	D.99	تحويلات رأسمالية أخرى	
	D.9	التحويلات الرأسمالية برسم الدفع (-)	
	D.91	ضرائب رأسمالية	
	D.92	منح استثمارية	
	D.99	تحويلات رأسمالية أخرى	
	B.10.1	التغيرات في صافي القيمة المالية الناشئة عن الإدار والتحويلات الرأسمالية	
	P.51	إجمالي تكوين رأس المال الثابت	280.0
	P.511	حيازة الأصول الثابتة الملموسة مطروحا المتخلص منها	278.8
	P.5111	حيازة الأصول الثابتة الملموسة الجديدة	280.8
	P.5112	حيازة الأصول الثابتة الملموسة الموجودة	
	P.5113	التخلص من الأصول الثابتة الملموسة الموجودة	-2.0
	P.512	حيازة الأصول الثابتة غير الملموسة مطروحا المتخلص منها	1.2
	P.5121	حيازة الأصول الثابتة غير الملموسة الجديدة	1.2
	P.5122	حيازة الأصول الثابتة غير الملموسة الموجودة	
	P.5123	التخلص من الأصول الثابتة غير الملموسة الموجودة	
	P.513	الإضافات لقيمة الأصول غير المنتجة غير المالية	
	P.5131	التحسينات الكبرى على الأصول غير المنتجة غير المالية	
	P.5132	تكاليف تحويل ملكية الأصول غير المنتجة غير المالية	
	K.1	إستهلاك رأس المال الثابت	
	P.52	التغيرات بالمخزون	
	P.53	حيازة النفائس مطروحا المتخلص منها	2.5
	K.2	حيازة الأصول غير المنتجة غير المالية مطروحا المتخلص منها	-3.5
	K.21	حيازة الأرض والأصول الملموسة غير المنتجة الأخرى مطروحا المتخلص منها	-3.5
	K.22	حيازة الأصول غير الملموسة غير المنتجة مطروحا المتخلص منها	
	B.9	صافي الإقراض(+) / صافي الاقتراض(-)	-956.0

٥- حساب إعادة توزيع الدخل العيني للحكومة العامة لعام ١٩٩٧

بالمليون دينار

الموارد	الرمز	المعاملات والبنود الموازية	الإستخدامات
1193.2	B.6	الدخل المتاح للتصرف به	
	D63	تحويلات اجتماعية عينية	415.2
	D631	منافع اجتماعية عينية	10.1
	D6311	منافع الضمان الإجتماعي (إعادة تسديد)	
	D6312	منافع الضمان الإجتماعي العينية الأخرى	
	D6313	مساعدات اجتماعية أخرى	10.1
D632	تحويلات بضائع وخدمات فردية غير سوقية	405.1	
	B7	الدخل المتاح للتصرف به المعدل	778.0

٦- حساب إستخدام الدخل المتاح للتصرف به للحكومة العامة لعام ١٩٩٧

بالمليون دينار

الموارد	الرمز	المعاملات والبنود الموازية	الإستخدامات
1193.2	B.6	الدخل المتاح للتصرف به	
	P3	الإنتفاق الإستهلاكي النهائي	1873.3
	P31	الإستهلاك النهائي الفردي	405.1
	P32	الإستهلاك النهائي الجماعي	1468.2
	D8	التعديل في التغير في صافي حقوق الأسر المعيشية في صناديق التقاعد	
	B8	الإدخار	-680.1

٦- حساب إستخدام الدخل المتاح للتصرف به المعدل للحكومة العامة لعام ١٩٩٧

بالمليون دينار

الموارد	الرمز	المعاملات والبنود الموازية	الإستخدامات
778.0	B7	الدخل المتاح للتصرف به المعدل	
	P4	الإنتفاق الإستهلاكي الفعلي	1458.1
	P41	الإستهلاك الجماعي الفعلي	1458.1
	D8	التعديل في التغير في صافي حقوق الأسر المعيشية في صناديق التقاعد	
	B8	الإدخار	-680.1